

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛
فإخوتي بارك الله فيكم اليوم إن شاء الله تعالى نتكلم في هذا المجلس؛ وهو المجلس السادس
والعشرون نتكلم عن باب الاشتغال، وباب التنازع، وبهذا نكون قد انتهينا من الكلام عن
المرفوعات، حتى ندخل إن شاء الله تعالى في الدرس القادم في باب المنصوبات من الأسماء.

باب الاشتغال، قال المؤلف - رحمه الله -: (يجوز في نحو "زيداً ضربته" أو "ضربت أخاه".
أو "مررت به" رفع زيد بالابتداء فالجملة بعده خبر، ونصبه بإضمار "ضربت" و "أهنت" و
"جاوزت" واجبة الحذف؛ فلا موضع للجملة بعده).

الاشتغال يعني أن يتقدم الاسم مثل (زيد) في هذا المثال (زيداً ضربته)، هذا الاسم (زيد) متقدم
ويتأخر عنه العامل، طبعاً نعرف ما هو العامل والمعمول، مثلاً تقول: (ضرب محمد أخاه)
(ضرب) فعل وهو عامل في (محمد) فجعله فاعلاً مرفوعاً، وعمل في كلمة (أخاه) فجعله مفعول
به منصوب، هذا هو العامل وهذا هو المعمول، المعمول هو الذي عمل به العامل، هنا تخيل
لو أننا نُقدم المعمول على العامل، وهذا مشكلة؛ لأن العامل عادة يعمل فيما بعده، فلو قدمنا
الذي بعده قبله، كيف سيكون الأمر؟ هنا ندخل في مبحث الاشتغال، فنأتي إلى الاسم هذا الذي
كان معمولاً لهذا العامل، نأتي إليه وننظر في حاله، فنجد أن الأمر ينقسم إلى أحوال:

في بعض الأحيان يجوز أن تُعرب الاسم هذا على أنه مبتدأ، والذي بعده خبر له، فلا يُقال أنه
تقدم العامل على المعمول أبداً، مبتدأ وخبر، يعني كما في المثال (زيداً ضربته) تقول: (زيدٌ
ضربته) زيدٌ: مبتدأ، وضربته: خبر، لا داعي لقضية الاشتغال أصلاً، ويمكن أن تجعل
المعمول مُتقدماً مثل هنا كما فعل في المثال (زيداً ضربته) ولكن (ضربته) اشتغل في شيء
آخر؛ اشتغل يعني عمل، عمل في الذي بعده (ضربته) عمل في التاء وعمل في الهاء، الهاء
هذه مرتبطة بماذا؟ مرتبطة بالكلمة التي قبلها، الهاء الضمير على ماذا يعود؟ على زيد،
فلاحظ أن العامل (ضرب) اشتغل بالضمير العائد على زيد فقلنا (زيداً ضربته)، فإذا أردت أن
أقول بالنصب (زيداً) لماذا لا أقول (زيدٌ) ولا أناقش في أن (ضربته) بعد ذلك الهاء وإن كانت
عائدة على زيد ولكن لا نقول أن هذا العامل انشغل، لم ينشغل أبداً، هذا العامل فاعله تاء
الضمير والهاء مفعوله وانتهينا، في حال اعتبرنا أن زيداً، نقول (زيدٌ ضربته) زيدٌ: مبتدأ،
والجملة الفعلية في محل رفع خبر.

لكن الإشكال عندما أنصب (زيداً) طالما أنني نصبتها إذن هذه مفعول به، أصلاً كانت (ضربتُ
زيداً) فقدمتها فصارت (زيداً ضربته)، هنا (ضرب) مشغولة أو منشغلة بالضمير (الهاء)، طبعاً

لا شك هذه الفاعل لا إشكال فيها ، نتكلم عن زيد فجاءت الهاء التي تدل عليه، فانشغل العامل بضمير (زيد)، فهنا (زيداً) عندما نصبته ماذا أتعامل معه؟ ماذا أعربه؟ هل أعربه مفعول به مقدم؟ لا، لا ينفع، لا يستقيم هنا، فماذا يُقال؟ هنا يُقال طالما أن الفعل اشغل بالضمير العائد على زيد، فإن زيدا بهذا اللفظ (زيداً) يكون مفعولاً به لمحذوف، يعني نقدر فعلاً محذوفاً مناسباً، تقول: (ضربتُ زيداً ضربتهُ) لاحظ قدّرت فعلاً محذوفاً مناسباً لفظاً ومعنى، فتكون (زيداً) مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره ضربتُ، والفاعل كذلك محذوف، في حال نقول (زيداً ضربتهُ).

طبعاً تقول: لماذا أتعب نفسي في هذا الأمر وأقول (زيدُ ضربتهُ)؟ نعم في هذا المثال صحيح تقول: (زيدُ ضربتهُ) هذه مبتدأ وهذه خبر ولا تقول هذا انشغل ولا أي شيء آخر. في هذا المثال حقيقة الأولى أن تفعل ذلك، ولكن هنالك في أحوال أخرى يجب أن تجعل (زيداً) أو تجعل الاسم منصوباً، لذلك عندنا أحوال في هذا الاسم المتقدم على عامله في الأصل:

الحالة الأولى: يجوز الوجهان؛ يعني يجوز الرفع على الابتداء، والنصب على تقدير محذوف مع المساواة، يجوز هذا أو هذا ولا ترجيح لأحدهما، سنتكلم عن هذه الحالة جواز الوجهين. الحالة الثانية: يجوز الوجهان مع ترجيح الأول؛ أي يجوز أن تجعل الاسم مبتدأ أو تجعل الاسم منصوباً مع ترجيح أن يكون مبتدأ، مثل هذا المثال أقول: (زيدُ ضربتهُ) أولى من أن أقول: (زيداً ضربتهُ) وأقدر محذوفاً، لا داعي لكل هذا، وهنالك حالة يترجح العكس؛ أنني أقدر منصوباً، أو أجعل الاسم منصوباً وأقدر محذوفاً لأسباب سنذكرها؛ هذه الحالة الثالثة، الحالة الأولى: جواز الوجهين على المساواة، الثانية: جواز الوجهين على ترجيح الابتداء، الثالثة: جواز الوجهين على ترجيح النصب وأن هنالك محذوفاً. الحالة الرابعة: يجب على الابتداء ولا يجوز النصب. الحالة الخامسة: يجب على النصب ولا يجوز الابتداء، عندنا خمس حالات.

لكن أصل المسألة نتكلم عن باب الاشتغال، ما هو الاشتغال؟ هذا العامل الأصل أنه يعمل في كلمة، تقدمت الكلمة فاشتغل بشيء آخر يدل عليها يرتبط بها، هذا الشيء الآخر يكون ضميراً لها مثلاً (زيداً ضربتهُ) (ضرب) مشغل بالهاء وهذه الهاء ضمير مرتبطة بزيد، أو اشتغل العامل بضمير يعود على مضاف مرتبط بزيد، مثل (زيداً ضربتُ أخاه) (ضرب) اشتغل بماذا؟ بكلمة (أخا) هذا مضاف لـ(الهاء)، هذه الهاء تعود على زيد، اشتغل العامل بمضاف الضمير العائد على زيد، هذا هو كلامنا ، فهنا في هذه الحالة، في باب الاشتغال هنا عندما جعلت الاسم منصوباً، كيف أتعامل أو ماذا أقدر المحذوف؟ فعندما نصبت زيداً، زيداً: مفعول به، لا تقل مفعول به متقدم؛ لا يجوز هذا، بل تقل مفعول به لفعل محذوف أقدره ، لماذا أفعل هذا؟ ولماذا أحتاج إلى هذا؟ في بعض الأحيان لا تحتاج إلى هذا لذلك تقول: (زيدُ ضربتهُ) مبتدأ وخبر، وفي بعض الأحيان أحتاج بل يجب أن أفعل هذا لأسباب، هذا مبحثنا، أتمنى أن تكون وصلت الفكرة.

قال المؤلف - رحمه الله- : (يجوز في نحو "زيداً ضربتهُ" أو "ضربتُ أخاه". أو "مررتُ به" رفع زيد بالابتداء فالجمله بعده خبر) يعني يجوز أن تقول وهذا هو الأصل (زيدُ ضربتهُ) (زيدُ ضربتُ أخاه) لا تقل (زيداً) بل (زيدُ) بالابتداء على رفع المبتدأ، زيد: مبتدأ، ضربتهُ: خبر.

(زيدٌ ضربتُ أخاهُ) زيدٌ: مبتدأ، ضربتُ أخاه: خبر . (زيدٌ مررتُ به) زيدٌ: مبتدأ، مررتُ به: خبر. فقولُه: يجوز وهذا هو الأرجح.

وقال: (ونصبُه) أي ويجوز نصبه (ونصبُه بإضمار "ضربتُ" و "أهنتُ" و "جاوزتُ" واجبةٌ الحذف؛ فلا موضعٌ للجملة بعده) يعني يقول أيضا يجوز نصب (زيداً) تقول: (زيداً ضربتُهُ) (زيداً ضربتُ أخاهُ) (زيداً مررتُ به) (بإضمار "ضربتُ" و "أهنتُ" و "جاوزتُ") يعني في حال أردت أن أنصب كلمة زيد هنا أضمر الفعل الذي نصب زيداً، فلا تقل لي (زيداً ضربتُهُ) هذه الثانية هي التي نصبت زيداً، لا، هي متعلقة بها صحيح لكن الآن هذه مشتغلة بالتي بعدها، أما زيداً فهو منصوب لشيء محذوف وجوباً، ما هو؟ إما أن يكون مناسباً باللفظ والمعنى، تقول: (ضربتُ زيداً ضربتُهُ) لاحظ قدّرتُ (أضمرتُ) محذوفاً واجباً مناسباً باللفظ والمعنى، (ضربتُ زيداً ضربتُهُ) (ضربتُ) مناسباً (لضربتُهُ) لفظاً ومعنى.

في بعض الأحيان لا تستطيع أن تضمر كلمة مناسبة لفظاً ومعنى، يمكن أن تضمر كلمة مناسبة فقط بالمعنى، تقول: (جاوزتُ زيداً مررتُ به) (جاوزتُ) هي مضمرة فنصبت زيداً لكنها تناسب (مررتُ) في المعنى ولا تناسبها باللفظ مثل (ضربتُ زيداً ضربتُهُ)، وفي بعض الأحيان لا تستطيع أن تضمر كلمة لا تناسب لا لفظاً ولا معنى، مثل (أهنتُ زيداً ضربتُ أخاهُ)، فأنما لم أضرب زيداً ولا عندي معنى بهذا، إنما عندما ضربتُ أخا زيدٍ حصلت الإهانة لزيد، فهنا قال: (أهنتُ زيداً ضربتُ أخاه) لاحظ هذا التقدير المناسب للمضمر (أهنتُ) في حال كان الضمير مشتغلاً بمضاف لضمير يعود عليها، (ضربتُ أخاهُ) (ضرب) اشتغل بنصب (أخا زيد) فالكلمة اشتغلت بالمضاف للمضاف إليه، لأن المضاف إليه الهاء التي تعود على زيد، في هذه الحالة لا تستطيع أن تقدر لا اللفظ ولا تقدر المعنى، إنما تقدر كلمة مناسبة.

نعيد الكلام حتى نستفيد قال: يجوز على الرفع فتقول: (زيدٌ ضربتُهُ)، (زيدٌ ضربتُ أخاه)، (زيدٌ مررتُ به) مبتدأ وخبر، ويجوز النصب (زيداً ضربتُهُ)، (زيداً ضربتُ أخاه)، (زيداً مررتُ به) في هذه الحالة يجب عليك إضمار الذي نصب زيداً؛ وهو الفعل (العامل)، وهذا العامل لا بد أن يكون مناسباً؛ إما مناسباً لنفس اللفظ، مناسباً به لفظاً ومعنى - مناسباً للعامل الذي بعد زيد الذي اشتغل بغيره لفظاً ومعنى- أو معنىً على الأقل، أو مناسباً للذي اشتغل به، فتقول (ضربتُ زيداً ضربتُهُ) مناسباً لفظاً ومعنى، (جاوزتُ زيداً مررتُ به) مناسباً لـ(مررتُ) بالمعنى، (أهنتُ زيداً ضربتُ أخاه) مناسباً (لضرب أخاه) بالمعنى، فتحصلت النتيجة بالإهانة، هذا في حال نصبت، أما في حال على الأصل مبتدأ وخبر، فهذا هو الأصل والأمر سهل جداً. طبعاً قلنا ما الذي يجعلني أقدم؟ هنالك ترجيحات في بعض الأحيان يجوز الوجهان، على المساواة، في بعض الأحيان يجوز الوجه الأول (الابتداء) ويجوز الوجه الثاني ولكن الأول أرجح، وفي بعض الأحيان العكس الثاني أرجح، وفي بعض الأحيان على الوجوب يجب أن يكون مبتدأ ولا يجوز أن تُضمّر أو أن تنصب الكلمة الأولى، وفي بعض الأحيان العكس يجب أن تنصب وتُضمّر، ولا يجوز أن تكون على الابتداء.

في حال اضطررت أو فعلت النصب بإضمار فعل محذوف قال: (فلا موضعٌ للجملة بعده) ماذا يعني هذا؟ إذا قلت أنا (زيداً ضربتُهُ)، (زيداً ضربتُ أخاهُ)، (زيداً مررتُ به) فأعراب (زيداً) مفعول به منصوب للفعل الذي قبله المحذوف وجوباً تقديره مناسب، (ضربتُ، أهنتُ،

جاوزت)، هذا واضح. الآن (زيداً ضربته) (ضربته) هذه الثانية ما إعرابها؟ قال: (فلا موضع للجملة بعده)، يعني لا تعرب الذي بعده، لماذا؟ يقولون هذه جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب، خلاص انتهينا، الفعل محذوف، وهذه الجملة جملة تفسيرية للفعل المحذوف أو للذي قبله. واضح إن شاء الله ، طبعاً هكذا فهمنا إن شاء الله تعالى أصل الموضوع .

الآن نأتي إلى متى نقدم الابتداء، ومتى نؤخر الابتداء، ومتى نضطر إلى الإضمار وغير ذلك، هذه الأمور كلها. في الأمثلة التي ذكرها المؤلف، ذكرها على الجواز، هذه أو هذه، علماً بأن الابتداء أولى، في هذه الحال؛ في الأمثلة التي معنا أن تعرب (زيداً) على الابتداء تقول: (زيداً ضربته) ولا داعي إلى أن تنصب ثم تأتي بمضمر، لا داعي لكل ذلك، مع الجواز ولكن الأرجح الأولى؛ المبتدأ والخبر.

الحالة الثانية: قال المؤلف - رحمه الله -: (ويترجح النصب في نحو "زيداً ضربته" لِلطَّلَبِ) يعني إذا جاءت الجملة التفسيرية للطلب، هنا الأولى والأرجح أن أنصب الكلمة التي قبل الجملة التفسيرية وأقدر محذوفاً، هذا عند العرب، لماذا؟ لأن من المعلوم أن الجملة الخبرية هي التي يصدق فيها الصدق والكذب لذاتها، يقابل الجملة الخبرية الجملة الإنشائية، والجملة الإنشائية لا تعطي نتيجة الصدق والخبر، يعني أقول لك مثلاً (الشمس صافية) يصح أن تقول: نعم صحيح، أو لا ليس صحيحاً، لأنها جملة خبرية يصح فيها الصدق والكذب، هذه تسمى الجملة الخبرية، يقابل الجملة الخبرية الجملة الإنشائية مثل السؤال، الطلب، النهي، التحضيض، يوجد كلمات مثل العرض، النفي، هذه كلها تسمى جمل إنشائية، عندما أقول لك مثلاً (اقرأ) لا يجوز أن تقول لي: صحيح، لا تجبني بصحيح، إنما تجبني بأداء الفعل، الامتنال أو الامتناع ، هذا الفرق بين الجملة الخبرية والجملة الإنشائية ، الطلب أي الأمر، سواء طلب فعل أو طلب نهى هذه من الجمل الإنشائية، الجمل الإنشائية لا يصح أن تكون خبرية، هذا منافي، ومن هنا عندما نأتي إلى الكلمة التي قالها المؤلف (ويترجح النصب في نحو "زيداً ضربته" لِلطَّلَبِ) (زيداً ضربته) هذه جملة إنشائية، لو قلنا أن (زيداً) نعربه على أنه مبتدأ، (اضربه) صارت خبر، الطلب صار خبراً هذا مشكلة! فهنا ترجح أنني أقدر العامل محذوفاً وما بعده تفسيراً له، لماذا؟ لأنه ليس من الجيد أن أعرب الجملة الطلبية على أنها خبر، أن أعرب الطلب خبراً، وهذا يصح عليه الصدق والكذب، وهذا فيه امتثال وغير ذلك.

الكلام عند العرب ينقسم إلى خبر وإنشاء، خبر يصح فيه الصدق والكذب لذاته، طبعاً عندما نقول لذاته هناك أخبار لا يمكن أن تقول فيها كذب، لكن بنفس المخبر إذا كان ممكن أن يكذب أو يخطئ، لكن أخبار الله سبحانه وتعالى ليس فيها كذباً ولكن هي تحت الجملة الخبرية. ويقابلها الجمل الإنشائية منها الطلبية، جملة إنشائية لا تقل هذا الكلام صدق أو كذب، بل عليك الامتنال أو الامتناع أو الإجابة، فمثلاً السؤال من الجمل الإنشائية أم الخبرية؟ من الجمل الإنشائية؛ لأنني إذا سألتك ما اسمك؟ تقول لي صحيح، أنا سألتك ولم أخبرك، واضح ما الفرق بين الجملة الخبرية والإنشائية، فهنا عندما قال (زيداً ضربته) (اضربه) طلب، افعل، يعني يحتاج امتثال أو امتناع، فلا تقل بل ذاك هو خبر، ليس جملة خبرية، هذا ليس خبراً، هذا طلب ، هذا هو المقصود من باب الترجيح، يترجح يعني يجوز بالمناسبة أن تعربها خبرية، ولكن هذا فيه تقدير متأول كما سيذكر المؤلف، ولكن الأرجح النصب، بخلاف الأول قبل قليل (زيداً ضربته) يجوز الوجهان والأرجح الابتداء، مبتدأ وخبر.

الثانية قال: (ويترجح النصب في نحو "زيداً اضربه") أي (اضرب زيدا اضربه) زيداً: مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره اضرب، اضربه: جملة تفسيرية للتي قبلها، هذا على الراجح، هنا يترجح أن أفعل هذا.

قال: (ونحو {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} متأول) [المائدة:38]، يعني لاحظ هنا جاء في قوله تعالى: {فَاقْطَعُوا} طلب، وهو خبر مع أنه جاء طلب، خلاف ما قلت لي يترجح النصب، لماذا لم يقل الله سبحانه وتعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا) وهذه قراءة السبعة، لماذا لم يقرؤوها (والسارق) من باب الترجيح، كترجيح أن يكون منصوباً لفعل محذوف؟ حتى نعرف أن (فاقطعوا) جملة خبرية فمن الأولى أن لا تكون خبراً، فقال هذا متأول، يعني متأول كلمة محذوفة فتقدير الكلام (مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فالخبر محذوف تقديره (مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة)، فحذف المبتدأ وحذف الخبر، ورفع السارق على أنه كان هو مضاف إليه للمبتدأ المحذوف (حكم السارق والسارقة)، هذا معنى كلام المؤلف (متأول).

قال: (وفي نحو {وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ} للتناسب) [النحل:5]، كذلك لاحظ (خلقها) الاسم الذي قبلها نصبناه بتقدير محذوف، وهذا أولى كما في قوله تعالى {وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ}، لم يقل (والأنعام خلقها) مبتدأ وخبر، من باب الأولوية لماذا؟ قال: (للتناسب)، أي تناسب؟ الجملة التي قبلها، قال تعالى: {خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ} [النحل:4]، يعني (خلق الإنسان وخلق الأنعام) لاحظ هذا التناسب، هذا معنى قوله، (الأنعام) صارت معطوفة على منصوب، فهي منصوبة ومعطوفة على منصوب وهو (الإنسان)، هذا هو التناسب.

قال: (ونحو {أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ} [القمر:21]، "وما زيداً رأيته" لغلبة الفعل)، كذلك يترجح النصب إذا كان هذا المنصوب جاء بعد حرف همزة مثل هذا السؤال، أو (ما زيداً) النفي، الذي يغلب أن يأتي بعده الفعل، عادة يأتي بعد الهمزة الاستفهامية، وبد ما النافية الزائدة، عادة يأتي بعدها، يغلب إتيان الفعل بعدها، فيترجح أن تنصب من باب الأغلبية، ولكن قلنا يجوز من باب الترجيح وليس من باب أنه لا يجوز الأول، ومن هنا جاز القول {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} مع أنه هذا في الأصل مرجوح لكنه متأول بحذف مبتدأ وخبر (مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة) هذه الحالة الثانية.

الحالة الأولى قلنا: ترجيح المبتدأ على النصب، يعني الرفع على النصب، بأن تكون جملة خبرية وليست جملة فعلية.

الحالة الثانية: ترجيح الجملة الفعلية على الخبرية.

قال المؤلف - رحمه الله -: (ويجب في نحو) هنا مسألة أخرى، الحالة الثالثة: الوجوب، أي وجوب النصب، قال (ويجب) أي يجب النصب واعتبار العامل مشتغلاً بالذي بعده، كما ذكرنا قبل قليل، هنا على الوجوب، قبل قليل على الأرجحية، وقبلها على المرجوحية، قال: (ويجب في نحو "إن زيداً لقيته فأكرمه" و "هلاً زيداً أكرمته" لوجوبه) بعد إن الشرطية لا يكون جملة خبرية، بل دائماً إن الشرطية تحتاج إلى جملة فعلية، وأحرف التحضيض (هلاً) وهي أداة تحضيض، وأداة العرض كذلك (ألاً)، يجب النصب بعده، فلا يقبل أن يدخل بعده جملة خبرية، فهنا جاء على الوجوب (إن زيداً لقيته فأكرمه) واضح، فلا يجوز أن تُعرب زيداً على

أنه مبتدأ (زيدٌ لقيته) لماذا؟ بسبب إن الشرطية وبسبب أداة التحضيض (هلاً)، وأداة العرض (ألا). إذن هذه الحالة الثالثة.

الحالة الرابعة: قال: (ويجب الرفع) العكس لا يجوز النصب هنا، بل يجب أن تكون جملة خبرية، متى؟ قال: (ويجب الرفع في نحو "خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو" لامتناعه) لاحظ هنا بعد الكلام عن كلمة زيد جاءت مرفوعة؛ لأنها جاءت بعد إذا الفجائية، هذه يجب رفع المبتدأ، لأن إذا الفجائية تحتاج هذا، فلا يجوز نصبه بتقدير فعل محذوف، فهذا ممتنع امتناع وقوع الفعل بعدها، (خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو) لاحظ امتنع وقوع الفعل بعدها، وهناك حالات أخرى بالمناسبة للرفع عندي في الشروحات، لكن المعلق ذكر هذا السبب فنكتفي به إن شاء الله الآن.

قال: (ويستويان) قلنا الحالة الأولى ترجيح الخبرية، والثانية ترجيح النصب الفعلية، الثالثة وجوب الفعلية، الرابعة وجوب الخبرية، هنا الحالة الخامسة: المساواة، لا راجح ولا مرجوح قال: (ويستويان في نحو "زيدٌ قام أبوه" و "عمرو أكرمه" للتكافؤ) هذه متكافئة، متى؟ (زيد قام أبوه)، طبعاً الكلام عن كلمة عمرو، (زيدٌ قام أبوه و عمرو أكرمه) (عمرو) تستطيع أن تقول (عمرو) وتستطيع أن تقول (عمراً)، تقول (عمرو) من باب عطفه على الابتداء (زيدٌ قام أبوه و عمرو أكرمه) زيدٌ مبتدأ، وعمرو: مرفوع على زيد، معطوف على مرفوع وهو زيد، وبإمكانك أن تنصب بعطف عمرو على الهاء، هائماً على الضمير (قام أبوه) و (عمرو أكرمه) واضح؟ فتقول: (زيدٌ قام أبوه وعمراً أكرمه) عطفاً على الضمير من باب المساواة، يجوز هذا ويجوز هذا.

بعد أن انتهينا من هذا قال: (وليس منه {وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ} [القمر:52]) يعني (كل شيء) تقول هل أستطيع أن أقول (كللاً) أم (كل)، هذا ليس له علاقة بالاشتغال أصلاً، لماذا؟ قال: المعنى مختلف، هم لم يفعلوا شيئاً في الزبر أصلاً حتى تقول كل شيء مرتبطة بها، هذه (كل شيء) ليست متعلقة، ليس (فعلوه) يعمل في (كل)، وليس له علاقة به، (فعلوه) يعمل في الذي بعده، في الضمير، عمل فيه، ولم يعمل في شيء قبله، ومعنى الآية (وكل شيء فعلوه مكتوب) فبالتالي لا علاقة لـ(فعلوه) بـ(كل)، بل فعلوه هذه حقيقة هي صفة لكلمة شيء، (وكل شيء فعلوه) صفة الشيء الذي فعلوه، هذا المفعول (الشيء) هو مكتوب في الزبر، هذا هو الموضوع، لا علاقة له بالاشتغال، نعود إلى موضوعنا (باب الاشتغال) يعني أن هذا العامل حقيقة مرتبط بالذي قبله، ولكننا عندما قدمنا الذي قبله بسبب ارتباط ما بعده، لاحظ هنا الاشتغال، لاحظ أن العامل له ارتباط فكان عاملاً في الذي قبله، قدمناه، فإذا اعتبرناه مبتدأ لا تقل عامل ومعمول لا علاقة للجملة، ولكن إذا اعتبرنا على النصب نقول: نعم هناك اشتغال على ما ذكرنا في بداية الدرس، ولكن نُقَدِّرُ فعلاً محذوفاً، ففي آية {وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ} لا يوجد اشتغال أصلاً، لأن فعلوه صفة لـ(شيء) ولا علاقة لها بـ(كل).

وكذلك (أَزِيدُ ذهبَ به) أيضاً هذا مبني للفعل الذي لم يسم فاعله، نائب فاعل، وهذا أيضاً لا علاقة له به، بل يأتي نائب الفاعل بعد الهمزة، ولا داعي أن أقول جملة فعلية، ولا أقول جملة فعلية المعمول هذا منصوب لفعل محذوف، ولا أقول مبتدأ وخبر، بل هذا نائب فاعل وانتهينا.

قال المؤلف - رحمه الله- : (باب في التنازع) التنازع، عندنا عامل ومعمول أليس كذلك؟ لو كان في الجملة عامل وعامل ثم بعد ذلك معمول، ولكن لا أعرف هذا المعمول يعود للعامل الأول أو يعود للعامل الثاني، عندي إشكال، هذا هو التنازع. أليس العامل له معمول؟ بلى، لو كان هنالك عاملان في الجملة ثم جاء بعدهما المعمول، المعمول مرتبط بهما، فهذا المعمول معمول للعامل الأول، أو معمول للعامل الثاني، ماذا يفرق عندي؟ يفرق عندي إذا كان العامل الأول أريد الرفع على أنه مثلاً فاعل، وإذا كان العامل الثاني أريد النصب على أنه مفعول به أو العكس، فهنا مشكلة، المعمول هذا أرفعه أم أنصبه، تنازع ، أعطيك مثال المؤلف (ضربني، وضربْتُ زيداً) (ضربْتُ زيداً) ضربْتُ: فعل وفاعل، زيداً: مفعول به ، (ضربني) تحتاج إلى فاعل، زيداً فاعل، هنا جاءت منصوبة ،لاحظ عندي تنازع ، فأقول ضربني وضربْتُ زيداً، أم ضربني وضربْتُ زيداً ،سيكون عندي تغيير في إعراب زيد، إما مرفوعة وإما منصوبة، ثم قد أُغير في الكلمات، أضمر كلمات في العامل الأول أو في العامل الثاني لها قصة، هذا هو باب التنازع.

بالمناسبة ماذا يجب علي أن أعتبر المعمول هذا للعامل الأول، أم أعتبر المعمول هذا للعامل الثاني؟ يجوز على الوجهين، يجوز كلا الأمرين عند العلماء، ولكن إذا اعتبرت هذا المعمول معمولاً للعامل الأول، ماذا سأفعل في الجملة؟ كيف أتعامل معها؟ كيف أعرب؟ أو إذا اعتبرت المعمول هذا معمولاً للعامل الثاني، كيف أتعامل مع الجملة؟ هنا الكوفيون اختاروا إعمال الأول، جعلوا (زيداً) هذا مرتبطة بالعامل الأول معمولاً لها، والبصريون عكسوا قالوا نحن نُعمل الثاني ولا نُعمل الأول، قال الكوفيون: نحن نُعمل الأول لأنه أولى في الإعمال الثاني جاء غريباً بعده، البصريون قالوا: لا، نحن نُعمل الثاني لأنه أقرب في الكلام، ما الصحيح؟ كلاهما صحيح.

ذكرت لكم يكون عامل وعامل وبعده معمول واحد للعاملين، عاملان مختلفان، ويجوز أن يكون ثلاثة عوامل ومعمول، ويجوز أن يكون عاملان ومعمولان، هذه جمل لا أريد أن أكثر، لكن أعطي مثال سريع، قول النبي ﷺ " تسبحون وتحمدون وتكبرون ذُبرَ كل صلاة ثلاثاً وثلاثين" (تسبحون) عامل أول، (تحمدون) عامل ثاني، (تكبرون) عامل ثالث، بعده جاء (ذُبرَ كل صلاة) هذا المفعول به معمول للأول أم للثاني أم للثالث؟ ثلاثة عوامل ويوجد معمول، بل يوجد معمول آخر (ثلاثاً وثلاثين)، (ثلاثاً) معمول ثاني، هل هي معمول لتسبحون، أم تحمدون، أم تكبرون؟ فعندنا ثلاثة عوامل ومعمولان، هذا في اللغة العربية فهنا التنازع، التنازع في حال أردت أن نُعمل الأول (بأن تعتبر المعمول خاصاً بالأول هذا معنى الكلام)، ماذا تفعل؟ وإذا عكست.

قال المؤلف - رحمه الله- : (يجوز في نحو "ضربني، وضربْتُ زيداً، إعمال الأول واختاره الكوفيون فيضمر في الثاني كل ما يحتاجه) أي نضمر في الثاني قال: (أو الثاني) إعمال الثاني، قال: (واختاره البصريون فيضمر في الأول مرفوعه فقط، نحو: جَفَوْنِي ولم أَجِفْ الأَخْلَاءَ) قوله (إعمال الأول واختاره الكوفيون فيضمر في الثاني كل ما يحتاجه) يعني إذا أعملت الأول فتقول مثلاً: (قام وقعد أخواك) أريد أن أعمل الأول بحيث أن أجعل (أخواك) فاعل لـ(قام) وليس لـ(قعد) على طريقة الكوفيين، قال: (يُضمر في الثاني كل ما يحتاجه)، فهنا في هذه الحالة لابد أن أقول (قام وقعداً أخواك) قام: فعل ماضٍ فاعله أخواك، قعداً: فعل وفاعل،

قعد: فعل والألف ضمير التثنية فاعل، وهذا الضمير يعود على ماذا؟ يعود على الذي بعده وهذا خلاف الأصل، كيف يعني خلاف الأصل؟ الضمير يعود على ما قبله ولكن هنا اضطررنا أن نعيده على ما بعده رتبة ولفظة، يجوز في هذه الحالة، انتبه الضمير يعود على ما قبله عادة، ولكن يجوز أن أعيده على ما بعده في مثل هذه الحالة، (قام وقعدا أخواك) قام: فعل ماضٍ وفاعله أخواك مثني، وقعدا : فعل والألف ضمير التثنية فاعل، وهذا الضمير يعود على الذي بعده، فقط يعود ، هذا معنى قوله (يُضمَر في الثاني كل ما يحتاجه)، فهنا أَضْمَرَ المرفوع (قعدا)، وإذا كان منصوبا أيضا تَضْمَر تقول: (قام وأكرمتهما أخواك) أكرمتهما: الهاء ضمير في محل نصب مفعول به، وهذا يعود على أخواك، وكذلك يُضمَر في الجر تقول: (قام ومررتُ بهما أخواك) بهما: الهاء مجرورة والضمير يعود على أخواك، أخواك: فاعل لقام، هذا متى؟ أعملت الأول وأهملت الثاني عند التنازع، هذه طريقة الكوفيين.

فهنا مثاله في (ضربني وضربت زيدا) قد تشكل عليك قليلا، فذهبت إلى المثال الآخر، وأنت الآن اعمل (ضربني وضربت زيدا) اعمل الأول فتقول: (ضربني وضربت زيدا)، فماذا تقول؟ (ضربني وضربت زيدا).

أما إذا أردت على طريقة البصريين بحيث أعمل الأول وأعمل الثاني، فهنا الأول فقط أضمَر – أتى بالضمير يعني- إذا كان في الرفع فقط، أما إذا كان في النصب والجر أ حذف، عندما نقول (قام وقعد أخواك) قبل قليل أعملتها صحيح، نريد أن نُعمل الثاني ونُهمل الأول، أقول: (قاما وقعد أخواك) عند الرفع، قاما: فعل وفاعل والألف هذه ضمير التثنية يعود على أخواك التي بعدها، قعد أخواك: فعل وفاعل، طيب عند النصب مثلا (ضربتُ وضربني زيدا) ضربت: فعل وفاعل، أريد أن أهمل الأول الآن، ضربني زيدا: فعل وفاعل ومفعول به، ضربت: فعل وفاعل، أين المفعول به المنصوب ؟ محذوف، إذا كان منصوبا فيحذف، وإذا كان مجرورا (مررتُ ومررتُ بي زيدا) مررتُ: فعل وفاعل، والجار والمجرور (ومررت به ومررتُ بي زيدا) (مررتُ به) هذه حذفها في النصب والجر، وأثبتها فقط في الرفع، لا يجوز إسقاطها، فأقول (قاما وقعد أخواك) لاحظ أثبت الرفع (قاما) الفاعل لا بد أن أتى به، لكن إذا كان منصوبا أو مجرورا في حال أردت أن أهمل الأول وأعمل الثاني، هنا يجب أن أ حذف المنصوب وأحذف المجرور فأقول: (ضربتُ وضربني زيدا) أين مفعول (ضربتُ)؟ محذوف، و(مررتُ ومررتُ بي زيدا) أين المجرور المتعلق به في كلمة (مررتُ)؟ محذوف، لكن قلت (قاما وقعد أخواك) أثبت المضمَر، هذه طريقة البصريين ، الكوفيون يُعملون الأول، البصريون يُعملون الثاني، الكوفيون يُعملون الأول ويُضمرون الثاني، فيأتون بالرفع والنصب والجر كضمير ويعود على الذي بعده، البصريون يُهملون الأول ويُعملون الثاني، والأول إذا كان مرفوعا (الذي أهملوه) أو المعمول مرفوعا هنا يثبتونه، يضعون ضميرا مرفوعا يعود على الذي بعده، وإذا كان منصوبا أو مجرورا فإنهما يحذفونه وجوبا.

قال المؤلف - رحمه الله- في آخر جملة: (وليس منه: "كفاني ولم أطلب قليل من المال" لفساد المعنى. قول امرئ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة
كفاني ولم أطلب قليل من المال
يقول لو أني أريد الملك، ولا أسعى لأدنى معيشة ، لكفاني القليل من المال ولم أطلب ملكا.

فهنا كلمة (كفاني ولم أطلب قليل) (قليل) هذه ليس لها علاقة بالتنازع، لماذا؟ لأن (قليل) تختص بـ(كفاني) فقط ولا تختص بـ(أطلب)، المشكلة في التنازع أن المتنازع عليه مرتبط بالمعنى في الأول والثاني، فهنا (كفاني ولم أطلب قليل من المال) (قليل) هذه مرتبطة بـ(كفاني قليل) ولكن ليس مرتبطة بـ(أطلب)، بل هو يطلب الملك ولا يطلب قليل من المال حتى يصح المعنى، إذن هذا ليس من باب التنازع فلا تقل والله هذا فيه تنازع، لا، تقل (أطلب) هنا المفعول به محذوف ، (ولم أطلب ملكاً) يعني معنى الكلام:
ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني(أي قليل المال) ولم أطلب (ملكا) قليل المال ودلّ عليه البيت الذي بعده قال:

ولكن ما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي
هو ما كفاه قليل المال، وهو لا يسعى لأدنى معيشة بل يطلب الملك ، فـ(قليل) هذه تختص فقط بـ(كفاني) وليست من باب التنازع، باب التنازع أن المعمول هذا يعود عليهما، يصلح لهما، فنتنازع فيهما ماذا نعربهما.

الحمد لله وكفى والصلاة على النبي المصطفى ﷺ، وسبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.